معاً من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في اليمن

بيان بمناسبة حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء

معاً من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في اليمن

تحالف ميثاق العدالة لليمن

اليمن

25نوفمبر 2025

في ظل استمرار النزاع المسلح وتفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن، يجدد تحالف ميثاق العدالة لليمن دعوته الحازمة إلى وقف جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتأمين الحماية والكرامة للنساء والفتيات اللواتي يتحمّلن عبء النزاع وأثاره بشكل غير متناسب.

الحقائق التالية تلخّص واقعاً موجعاً:

- تُشير بيانات United Nations Population Fund (UNFPA) إلى أن أكثر من 6.2 مليون امرأة وفتيات معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن. [1] بينما أكثر من 90٪ من المناطق الريفية لا تتوفّر فيها خدمات كافية للوقاية والاستجابة.[2]
- حوالي 80٪ من إجمالي النازحين البالغ عددهم 4.8 مليون شخص هم من النساء والأطفال، ما يضع النازحات في بيئات أكثر عرضة للعنف والاستغلال[3]
- تُفجّر حادثة اغتيال آفتهان المشهري، مديرة صندوق النظافة وتحسين البيئة في محافظة تعز، بتاريخ 18 سبتمبر 2025، في ميدان سنّان، مظهرًا مروعاً لحجم التهديد الذي تواجهه النساء القياديات في اليمن.[4]
- تُضاف إلى ذلك حالات الاعتقالات التعسفية للنساء العاملات في المنظمات الأممية في صنعاء، وظواهر الاغتصاب وقتل النساء والفتيات، بما في ذلك حوادث تم توثيقها في محافظات عدة.[5]
- تم رصد 115 حالة ابتزاز إلكتروني للنساء في اليمن بين عامي 2023 و2024، حيث يتعرضن للتهديد والمساومة عبر الانترنت.[6]
- يستمر تهميش النساء في المشاركة في صنع القرار، إذ تشغّل النساء أقل من 5٪ من المناصب القيادية في القطاع العام، ما يجسد الفجوة بين المشاركة والتمكين.[7]

إن ما ذكّره الواقع من مأساة ومعاناة يدعونا للعمل العاجل. لذلك، ندعو جميع الأفراد والجهات والمؤسسات إلى التكاتف حول هذه الرسالة ذات الأولوية القصوى. لنُجدّد التأكيد على ما يلي:

- إن العنف ضد المرأة ليس مأساة فردية بل ظاهرة اجتماعية تحتاج تحركاً وطنياً ودولياً.

---

[1] - https://arabstates.unfpa.org/en/yemen-crisis-women-and-girls
https://www.yemenonline.info/public/specialreports/8858
[2] https://yemen.unfpa.org/en/publications/unfpa-humanitarian-response-yemen-2024
[3] https://yemen.unfpa.org/en/topics/gender-based-violence
[4] https://www.yemenonline.info/special-reports/10230
[5] https://apnews.com/article/yemen-houthis-crackdown-un-f3d8aba4fd6c8e312f25e00cd812162b
[6] https://www.ecdhr.org/women-in-yemen-battling-online-gender-based-violence
[7] https://www.undp.org/yemen/our-focus/gender-equality

- إن تهميش المرأة من الحقائب الوزارية وسلب دورها في عمليات السلام والأمن هو حرمان لمجتمعنا من نصف إمكاناته.
- إن الابتزاز الإلكتروني والتمييز المؤسسي يُعدان امتداداً لعنف القهر وللقمع الممنهج للمرأة في الفضاءين الواقعي والافتراضي.

ويدعو تحالف ميثاق العدالة لليمن

أولًا: على المستوى الوطني (الحكومة والسلطات المحلية)

إنشاء وحدات متخصصة لحماية المرأة في كل محافظة، تكون مرتبطة مباشرة بالنيابة العامة وتضم نساء مدربات على التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تفعيل وتوسيع مراكز الإيواء وتوفير الدعم النفسي والقانوني المجاني للناجيات من العنف، خصوصاً في المناطق الريفية ومجتمعات النازحين.

تضمين قضايا العنف ضد المرأة في الخطط الأمنية والتنموية المحلية باعتبارها جزءاً من الأمن المجتمعي وليس قضية اجتماعية ثانوية.

إقرار تشريعات صارمة لمكافحة الابتزاز الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت، وإنشاء وحدة رصد إلكتروني لحماية النساء من العنف الرقمي.

ضمان مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن 30٪ في مؤسسات الدولة والهيئات المحلية، تماشياً مع المعايير الدولية للمساواة.

ندعو اللجنة الأمنية في تعز والنيابة العامة إلى إعلان نتائج التحقيق في قضية اغتيال أفتَهان المشهري بشفافية، ومساءلة المتورطين دون إبطاء، فاستمرار الصمت والتأخير يُقوّض ثقة المجتمع بالعدالة ويُكرّس الإفلات من العقاب.
إنشاء آلية وطنية للمساءلة عن الانتهاكات ضد النساء في مواقع المسؤولية وضمان حمايتهن القانونية والأمنية في أداء مهامهن.

ثانيًا: على المستوى الدولي (الأمم المتحدة والمانحين الدوليين)

7. إعادة توجيه التمويلات نحو برامج الحماية والمساءلة وليس فقط الدعم الإغاثي، لضمان استدامة التدخلات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

8. ممارسة ضغط دبلوماسي على أطراف النزاع للإفراج الفوري عن جميع النساء المعتقلات تعسفياً، وضمان التحقيق المستقل في الانتهاكات ضد العاملات في المنظمات الدولية.

9. إشراك النساء بفاعلية في جميع مراحل مفاوضات السلام والانتقال السياسي وفقاً للقرار الأممي 1325.

10. دعم مبادرات الإعلام النسوي والمستقل في كشف الانتهاكات وتعزيز ثقافة المساءلة والعدالة للضحايا.

ثالثًا: على مستوى المجتمع المدني والإعلام

11. إطلاق حملات توعية وطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وربطها بالقيم الثقافية والإسلامية التي تحضّ على الكرامة والعدل.

12. تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمحامين والإعلاميين لتوثيق الانتهاكات وبناء قاعدة بيانات وطنية موثوقة حول العنف ضد النساء.

13. إدماج الرجال والشباب في برامج التوعية والمناصرة لتغيير السلوكيات الاجتماعية المكرّسة للعنف والتمييز.

في الختام

إن توقيعكم على هذا البيان ليس مجرد شكل رمزي، بل خطوة تضامنية حقيقية نحو مستقبل أكثر عدلاً وأمناً لكل امرأة في اليمن. دعونا نكون جميعاً صوتاً لمن ليس له صوت، ومعولاً لإزالة العنف من حياتهن.

حرّيتهـن، سلامتهـن، مستقبلهـن—حقٌ إنسانـي، وليس منّة.

٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
2. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
3. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
4. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
5. منظمة رابطة أمهات المختطفين
6. منظمة رصد حقوق الإنسان
7. منظمة سام للحقوق والحريات
8. منظمة مساءلة
9. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
10. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية